استنكار واسع للجريمة.. وجماهير البصرة تشيّع الشهيد مفيد عبد الزهرة

مكتب الزوبعي: لا صلة بين المفجّر الانتحاري وافراد حماية نائب رئيس الوزراء

بغداد / المدى والوكالات

نفى مكتب نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي ان يكون الانتحاري الذي قام بالعمل الارهابي الذي استهدف الزوبعي من افراد حمايته.

وكذب المكتب في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه ما تناقلته وسائل الاعلام من ان احد افراد حماية الزوبعي هو الذي قام بالاعتداء، مؤكداً ان هذا النبأ عار عن الصحة تماماً.

واضاف: ان الاعتداء قام به انتحاري تمكن من اختراق الحواجز الامنية للمسجد القريب من مسكن الزوبعي ، موضحاً ان لجنة تحقيقية شكلت لهذا الغرض بصدد الكشف عن ملابسات هذا الحادث.

وكانت تقارير اعلامية قد اشارت الى ان المدعو وهب السعدي هو احد افراد حماية الزوبعي الذي فجر نفسه ونفذ محاولة الاغتيال مشيرة الى ان السعدي هو احد عناصر تنظيم القاعدة.

الى ذلك قال اللفتنانت كولونيل كريستوفر غارفر ان نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي "لا يزال في المستشفى"، فيما اكد بيان رسمي حكومي ان صحة الزوبعي "مستقرة ولا توجد ضرورة في الوقت الحاضر لنقله الى خارج العراق لتلقي العلاج". وقال مصدر اعلامي في مجلس الوزراء امس السبت ان الزوبعي يخضع لعمليات جراحية في مستشفى ابن سينا بعد اصابته بمناطق الرئة والوجه والكتف في اعقاب الانفجارين اللذين استهدفاه وان حالته الصحية مستقرة.

وبهذا الصدد اكد مكتب نائب رئيس الوزراء تحسن الوضح الصحي للزوبعي ووعد نائب رئيس الوزراء الشعب العراقي بان يكون اقوى عزيمة واصلب ارادة في التصدي للمؤامرات التي تستهدف وحدة الشعب العراقي وشكر جميع الساسة والقادة والبرلمانيين وفي مقدمتهم مجالس الرئاسة والبرلمان والوزراء الذين اطمأنوا على صحته.

وكانت مصادر امنية قد اعلنت استشهاد تسعة اشخاص بينهم شقيق الزوبعي واصابة ١٥ آخرين بجروح عندما اقترب انتحاري "يرتدي حزاما ناسفا من الزوبعي اثناء الصلاة" في مصلى اقيم في مقره الواقع في منطقة السكك قرب وزارة الخارجية في وسط بغداد.

واشارت الى ان "الانتحاري فجر نفسه بالتزامن مع انفجار سيارة مفخخة في المكان".

وقال المتحدث باسم خطة امن بغداد (فرض القانون) العميد قاسم عطا الموسوي ان "العملية مخطط لها بعناية، وحاليا نحتجز بعض عناصر الحماية التابعين له (...) والتحقيقات مستمرة معهم وتوصلنا الى بعض الخيوط التي يمكن ان توصلنا الى المنفذين".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قام الجمعة بزيارة نائبه سلام الزوبعي في المستشفى الذي يتلقى علاجه فيه للاطمئنان على صحته والاستماع إلى شرح عن حالته الصحية من الفريق الطبي المعالج.

وذكر بيان صدر من مكتب المالكي ، أن الاطباء المشرفين على حالة الزوبعي أوضحوا أن صحته مستقرة ولاتوجد ضرورة في الوقت الحاضر لنقله خارج العراق لتلقي العلاج.

واشار البيان الى ان المالكي تفقد ايضا باقي الجرحى الذين اصيبوا في نفس الحادث.

الى ذلك شيعت جماهير مدينة البصرة امس السبت جثمان الشهيد مفيد عبد الزهرة مستشار الزوبعي في المنطقة الجنوبية الذي استشهد في الحادث الاجرامي الذي استهدف نائب رئيس الوزراء.

واثار هذا العمل الارهابي استنكار العديد من المسؤولين العراقيين والدوليين فقد استنكر رئيس الجمهورية جلال طالباني الجريمة التي استهدفت الزوبعي واكد الرئيس في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه ان هذا العمل الاجرامي يرمي الى عرقلة الجهود التي يبذلها الزوبعي وزملاؤه في حكومة الوحدة الوطنية لتنفيذ خطة فرض القانون الهادفة الى توفير الأمن والاستقرار والخدمات لابناء الشعب العراقي.

وقال ان الزمر الساعية الى عرقلة جهود المصالحة الوطنية واثارة الفتنة والاحتراب انما تستهدف دعاة وحدة الكلمة ايا كان انتماؤهم الديني او المذهبي او القومي او الحزبي.

على الصعيد نفسه قطع نائب الرئيس طارق الهاشمي قطع زيارته الحالية الى العاصمة اليابانية طوكيو للعودة الى بغداد وذلك بعد الهجوم الارهابي الذي استهدف نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي والذي اصابه بجروح بليغة.

وقال مكتب الهاشمي في بيان ان نائب الرئيس عبر عن غضبه وشجبه لمحاولة اغتيال الزوبعي.

وطالب الأجهزة الأمنية بالكشف عن ملابسات الحادث الاجرامي للرأي العام والسعي لالقاء القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة بأسرع ما يمكن.

يذكر ان الهاشمي والزوبعي ينتميان الى قائمة جبهة التوافق العراقية وهي واحدة من اكبر ثلاث قوائم رئيسية في البرلمان.

ودانت جبهة التوافق محاولة الإغتيال التي تعرض لها الزوبعي أمس الأول الجمعة.

وقال بيان صادر عن الجبهة إن "محاولة الإغتيال التي تعرض لها نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي لن تثنينا عن مسيرتنا السياسية و أهدافنا في نشر الوحدة الوطنية و استقلال الوطن."

وأضاف البيان "إننا اذ نشجب و ندين هذه الأعمال الإرهابية الخطرة نقول انه لا بد من الضرب بيد من حديد على قوى الإرهاب والإجرام المحلية منها و الإقليمية و الدولية التي تستهدف قادة العراق."

وأشار إلى أن هذا الحادث " يعتبر حلقة في سلسلة بدأت باستهداف الدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب وتلاها استهداف الدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية."

من جانبه دان البيت الابيض بشدة الاعتداء الذي تعرض له الزوبعي، معتبرا انه يؤشر على "استعداد الارهابيين للقيام باي شيء لعرقلة" الامور في العراق.

وقال المتحدث باسم البيت الابيض "انه عمل جديد مدان تماما.

واضاف "لا نعرف المسؤولين، الا اننا نعلم ان هذا يؤكد مجددا اهمية الالتزام الثابت والمحدد الاهداف في بغداد وغير بغداد من اجل ايجاد ظروف السلام".

واعرب سكرتير عام الامم المتحدة بان كي مون عن صدمته وامتعاضه من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الزوبعي.

واشارت نائبة المتحدثة باسم السكرتارية العامة ماري اوكابي في ايجاز صحفي.

الى ان بان "يثمن عاليا الفرصة التي سنحت له للاجتماع بالزوبعي الخميس الماضي في بغداد وسماع رأيه في الموقف الراهن في العراق وبرغبته واستعداده لخدمة العراق "مهما كانت المخاطر الشخصية جسيمة".

فيما ادان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق أشرف قاضي بأقوى العبارات محاولة الاغتيال.

ووصف قاضي محاولة الاغتيال هذه بالعمل الجبان والخسيس، محذراً من أن استهداف القادة السياسيين يقصد به إذكاء جذوة الانقسام وتقويض جهود الحكومة لتحقيق الاستقرار في البلد.

العراق بعيون الغير

كم تمنيت أن أكون في المؤتمر الصحفي الذي عقده الامين العام للامم المتحدة بان كي مون مع رئيس الوزراء نوري المالكي، لأسأله بعد سقوط قذيفة الهاون قرب مكان انعقاد المؤتمر.. هل تغيرت نظرته عن العراق بعد دنو الموت منه، ام ان التقارير السياسية والاعلامية ابقت صورة العراق كما هي امام عينيه الكوريتين الصغيرتين.

الصوت الذي لم تألفه اذنا السيد مون، سيجعله يفكر مراراً قبل زيارة العراق مرة اخرى، وقد يعيد حساباته للوضع في دولة يظهر الخطر فيها بأي مكان وفي اية لحظة، لكن شجاعته في اكمال المؤتمر، مع الإعلان عن بحث شؤون اللاجئين العراقيين في دول الجوار، غطت على تداعيات الحادث امنياً.

مشهد الانفجار قرب الوفود الدولية الزائرة للعراق تكرر مرتين، مرة مع امين عام الامم المتحدة، والاخرى في مؤتمر بغداد لدول الجوار بمقر وزارة الخارجية والهدف ذاته.. إبقاء حالة العزلة الدولية على العراق وإبعاد المؤتمرات والزيارات الرسمية عنه، كي يبقى المشهد ضبابياً فيما يتم الاعتماد عالمياً على ما تتناقله وسائل الإعلام المتباكية على ليلاها وليستمر الضياع مع التشخيص الخاطئ في عيادات ومختبرات تبعد عن الجرح آلاف الكيلومترات.

بشير الأعرجي

ذات مرة، وفي العاصمة الاردنية عمان، تجاذبت الحديث مع زميل يعمل في صحيفة مصرية، تفاجأ لجهله بأوضاع الصحفيين في العراق، واكتفى بالتعليق على قصص خطف الاعلاميين وقتلهم وإخفاء السلاح بين أوراق المقالات والأخبار للحماية بـ "ليه همه عملو إيه"، ثم ما لبث ان سجل كل كلمة تحدثتها بلهجته المصرية، كون العراقية غير مفهومة لديه ولدى معظم العرب، حتى صارت "ليالي الحلمية والشهد والدموع" رصيداً لغوياً أتواصل عبره مع من لم يشاهد "فتاة في العشرين والنسر وعيون المدينة"، فأصبحت في نظره نجماً، ولم لا اكون هكذا، ما دمت اروي له حكايات حقيقية لم يسمعها حتى من فم ابرع الكذابين، وربما ستكون في اليوم التالي قصة صحفية على الصفحة الاولى لجريدته، فكيف سيصدق هو وغيره من الاعلاميين والسياسيين العرب حقيقة ما يجري في العراق، ووسائل الاعلام الكبرى رسمت تاريخ العراق المعاصر بين دبابتين.. الاولى اقتحمت القصر الجمهوري عام ١٩٦٨ والاخرى دخلته بعد ٣٥ عاماً لتأذن بعصر القتل والفرهود، فلو عرفوا حقيقة ما يجري حقاً، فقد يمتنع بعض ممن يحزم حقائبه للقتال في العراق ويتوجه عوضاً عن ذلك بالدعاء الى الله ان يرفع الغمة عن دولة دين اغلب سكانها الاسلام. صورة العراق في الوطن العربي والعالم بهذه المأساوية مع نسف كل المكتسبات، لا تقع مسؤولية اظهارها بهذا الشكل على عاتق وسائل الاعلام العربية المتاجرة بالجرح العراقي فقط، بل على قلة الانتشار العراقي واللغة المشتركة والمفقودة على ارض الضاد، فالمصريون ورغم السنوات القليلة التي عملوا بها في العراق، استطاعوا نشر عاداتهم وتصرفاتهم في مجتمعنا، ولا تزال إلى اليوم رغم مرور السنين، الا ان العراق، ومع تعدد المؤتمرات والاجتماعات في دول العالم لم يستطع ايصال حقيقة ما يجري بالصورة الصحيحة، ما يدعو الى العمل على ثلاثة اتجاهات، اولها عقد اللقاءات والمباحثات على ارض (الدراما) في العراق، والثاني خلق اعلام ذي لغة تفهمها الشعوب وتدركه عقول سياسييها ومقاتليها، وأخيراً إستثمار مليوني لاجئ عراقي لا تزال ذاكرتهم تحمل بين طياتها الصورة الأوضح لما يجري على أرضهم دون تشويش، ليكونوا الصوت الذي يجتمع عليه العالم لإنقاذ بلدهم، لا أن يجتمع العالم والفرقاء بدعوى إنقاذهم.

الصوت الذي لم تألفه اذنا السيد مون ، سيجعله يفكر مراراً قبل زيارة العراق مرة اخرى ، وقد يعيد حساباته للوضع في دولة يظهر الخطر فيها بأي مكان وفي اية لحظة ، لكن شجاعته في اكمال المؤتمر ، مع الإعلان عن بحث شؤون اللاجئين العراقيين في دول الجوار ، غطت على تداعيات الحادث امنياً.

الهاشمي: موقف الديمقراطيين ليس في مصلحة بلادهم ولا العراق

بوش يواجه قرار ربط تمويل الحرب في العراق بموعد للانسحاب بـ(الفيتو)

واشنطن –طوكيو / المدى والوكالات

اكد الرئيس الاميركي جورج بوش أمس السبت انه سيستخدم حق النقض ضد مشروع ديمقراطي لربط تمويل الحرب بموعد للانسحاب من العراق في الوقت الذي قال فيه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي. ان الانسحاب لا ينصب في مصلحةة العراق او الدول الغربية قبل اكتمال تسليح قوات الامن العراقية.

وفي كلمته الاسبوعية التي تبثها الاذاعة ندد بوش بمشروع القانون الذي اقره مجلس النواب والذي يحدد موعدا للانسحاب من العراق في آب ٢٠٠٨ واعتبره "موقفا سياسيا".

وقال بوش "ابلغت بوضوح انني ساستخدم حق النقض ازاء مثل هذا القانون". واعتبر ان الديمقراطيين الذين يتمتعون بالغالبية في الكونغرس لن يحصلوا على ما يكفي من الاصوات لتجاوز الفيتو الرئاسي.

واكد بوش مجددا على الضرورة الملحة لكي يتبنى الكونغرس تدابير الميزانية مثلما طرحها من اجل تمويل الحرب "بدون قيود او تأخير" لان الجنود الاميركيين سيواجهون بعد ١٥ نيسان مشكلات "مهمة" في تمويل عملياتهم.

وقال ان على اعضاء الكونغرس ان يضعوا القوات في اعلى سلم اولوياته لا السياسة.

واضاف "علينا ان نضع السياسة الحزبية جانبا لكي نقر معا قوانين مهمة للشعب الاميركي".

وشدد على ان "الوقت ليس متأخرا لكي نعمل سويا".

وبعد تصويت مجلس النواب على مشروع القانون ، قال بوش امام الصحافيين ان "المشروع هذا يتضمن الكثير من الشروط وجدولا زمنيا مصطنعا للانسحاب، وكما قلت منذ اسابيع ساستخدم حق الفيتو ضده في حال وصوله الى مكتبي".

واعتبر ان تصويت مجلس النواب عبارة عن "مسرحية سياسية"، متهما خصومه الديموقراطيين بالسعي الى "تعطيل التقدم الذي يحققه جنودنا ميدانيا" في ضوء خطة جديدة اعلنت في كانون الثاني.

واتهمهم ايضا بـ"التنصل من مسؤولياتهم" وتأخير "ارسال موارد حيوية الى قواتنا" عبر اطالة عملية اقرار مشروع القانون المالي الذي ارسله الى الكونغرس.

واضاف بوش في تصريحه امام الصحافيين ان الديموقراطيين يعتقدون انه كلما أخروا العملية "ازدادت فرصهم لاجباري على القبول بالقيود المفروضة على قادتنا وببرنامج زمني مصطنع للانسحاب"، مؤكدا ان "هذا الامر لن يحصل".

وكان التصويت انتصارا كبيرا لرئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وزملائها الديمقراطيين الذين سيطروا على الكونغرس في انتخابات تشرين الثاني ببرنامج تعهدوا فيه بانهاء حرب العراق التي يتراجع التأييد لها بشكل كبير.

وحذر البيت الابيض من ان بوش سيستخدم حق الاعتراض ضد مثل هذا التشريع بسبب الموعد النهائي لسحب القوات وغيره من الشروط. ويمكن ان يصوت مجلس الشيوخ اعتبارا من الاسبوع القادم على نسخة خاصة به من مشروع قانون لنفقات الحرب وتحديد موعد نهائي للانسحاب.

وبذلت بيلوسي جهودا شاقة لحشد ٢١٨ صوتا وهو العدد المطلوب للموافقة على مشروع القانون المثير للجدل في المجلس الذي يضم ٤٣٥ عضوا.

وقالت بيلوسي "انها لحظة تاريخية لحزبنا ولحظة تاريخية لبلدنا."

وصوت جميع الجمهوريين باستثناء اثنين ضد التشريع يقولان انه سيقيد ايدي القادة العسكريين ويسهم في الفشل في العراق.

وحذر جون بونير زعيم الجمهوريين بمجلس النواب قائلا "ليس لدينا خيار سوى الفوز. اذا فشلنا في العراق فسوف ترون تصاعدا لارهاب المتشددين في جميع انحاء العالم بصورة اكبر واسرع."

من جهته قال نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من العاصمة اليابانية طوكيو الجمعة إن مطالب الديمقراطيين في انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق لا تصب في مصلحة العراق أو المصالح الغربية.

وأضاف قائلاً "العديد من الديمقراطيين يدفعون الآن من أجل انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق، هذا لن يفيد أياً من الجانبين: العراقيين أو مصالح الغرب."

لكنه قال في مقابلة مع صحيفة يابانية نشرت أمس السبت"اعتقد بشكل شخصي ان قوات الامن العراقية ستكمل الاصلاحات والتدريب خلال عام او عام ونصف.. بعد ذلك لن تكون هناك حاجة لقوات التحالف.

ورحب الهاشمي بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية ولكنه قال ان ذلك لابد من ان يحدث بعد ان تصبح قواتنا الوطنية مستعدة لمعالجة الامن من جانبها.

شيوخ عشائر في ديالى يبدون استعدادهم لدعم قوى الأمن في مواجهة العنف

ديالى / المدى

عقد قائد القوات البرية في وزارة الدفاع الفريق الركن علي غيدان ومحافظ ديالى رعد ملا جواد التميمي اجتماعاً مع عدد من شيوخ العشائر والوجهاء ومسؤولي الوحدات الادارية لبحث سبل توفير الامن للمحافظة.

وقال مصدر مطلع ان الاجتماع الموسع تطرق الى الوضع الامني المتردي في المحافظة وبحث السبل والآليات الكفيلة بإيجاد الطرق لتعزيز الواقع الامني.

واشار المصدر الى تأكيد الفريق الركن علي غيدان على اهمية دور العشائر في محاربة الارهابيين والعمل على اسناد القوى الامنية.. قائلا ان الحكومة تعمل على استقرار الاوضاع الامنية في ديالى.

على الصعيد نفسه اكد العديد من شيوخ العشائر وبعض الحاضرين ان مناطقهم استبيحت من قبل الارهابيين واصبحت بمثابة قواعد لهم تمارس فيها ابشع الجرائم بحق الابرياء مؤكدين في الوقت نفسه استعدادهم لدعم القوى الامنية بالمعلومات التي من شأنها انتشال ديالى من براثن الارهابيين.

واشار الحاضرون من العشائر والمسؤولين الاداريين الى اهمية تعزيز القوى الامنية بالعدد والعدة وفتح ابواب التطوع امام ابناء ديالى للانخراط في صفوف الجيش والشرطة.

وفيما يخص مفردات البطاقة التموينية اكد محافظ ديالى ان بعض المناطق وصلت اليها المواد الغذائية بالفعل ومنها الخالص وان هناك اتصالاً شبه يومي بالمسؤولين في بغداد ورئاسة الوزراء لمتابعة الموضوع وقد عرض للحضور خطة التوزيع على المناطق مشيراً الى انها تسير وفق منهج اعد له من قبل لجنة اخذت على عاتقها كيفية وصول المواد وقربها من المحافظات المجاورة لمحافظة ديالى.

مؤتمر في بغداد يدعو لإبعاد القضاء عن كل اشكال المحاصصة

بغداد/ المدى

دعا المشاركون في مؤتمر إستقلال القضاء العراقي الذي عقد ببغداد أمس السبت إلى ان يعد مبدأ الفصل بين السلطات الاساس القانوني والدستوري لإنتظام عملها وإبعاد السلطة القضائية عن المحاصصة الطائفية والحزبية والقومية وتوفير الحماية اللازمة للقضاة.

وقال مدحت المحمود رئيس مجلس القضاء الاعلى في المؤتمر الخاص بإستقلال القضاء في ضوء احكام الدستور العراقي الذي عقد في فندق الرشيد ببغداد أمس "إن الدستور العراقي الجديد التزم بالمبادىء التي تكفل إستقلال القضاء . الا ان هذا الالتزام لم يكن مكتملاً فقد تضمنت بعض النصوص ما يشكل خرقا واخلالاً لمبدأ الاستقلالية،منها مهمة الموافقة على تعيين رئيس وأعضاء محكمة التمييز الإتحادية ورئيس الإدعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي لمجلس النواب بالاغلبية المطلقة."

وأضاف المحمود "نرى دعم إستقلالية القضاء عن طريق ضمان عزل عملية التعيين عن ضغوطات مجموعات المصلحة السياسية." مشيرا إلى المطالبة بالغاء الفقرة الخامسة-أ- من المادة (٦١) والغاء نص (عرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم). من المادة (٩١) ثانيا ويحل محلها النص (ترشيح رئيس وأعضاء محكمة التمييز الإتحادية ورئيس الإتحاد العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وعرضها على رئيس الجمهورية للموافقة على تعيينهم).

واشار إلى ضرورة إجراء تعديل على صياغة المادة (٦١) -سادسا-ب- من الدستور، لتكون (اعفاء رئيس الجمهورية من منصبه بالاغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب بعد إدانته من المحكمة الإتحادية العليا في حالة الحنث في اليمين الدستورية أو إنتهاك الدستور أو الخيانة العظمى.

ومن جانب آخر . قال سرمد الصراف رئيس المعهد الدولي لدعم سيادة القانون في المؤتمر ذاته "من الضروري ان يكون القاضي حراً في إتخاذ القرارات القانونية وبعيداً عن التأثيرات والتجاذبات السياسية والإجتماعية والحزبية والطائفية لضمان إستقلال القضاء."

وأضاف الصراف "يجب وضع قواعد سليمة لإختيار القضاة بعيدا عن التحيز والطائفية والجنس والقومية."

ومن جهته . دعا حسن العكيلي (باحث قانوني) إلى إصدار تشريع خاص بالعقوبات على من يحتقر العدالة أو يعرقل سير القضاء وإعتبار هذا العمل جريمة يعاقب عليها القانون اسوة بالدول المتقدمة.

وكانت اللجنة العراقية لدعم إستقلال القضاء قد عقدت مؤتمرها حول إستقلال القضاء العراقي في ضوء احكام الدستور بالتنسيق مع المعهد الدولي لدعم سيادة القانون وبالتعاون مع السفارة البريطانية، وحضره إلى جانب رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي مدحت المحمود النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب احمد الصافي وعدد من النواب ورئيس هيئة النزاهة العامة راضي الراضي فضلا عن عدد من القضاة والمحامين وممثلي عن المنظمات العراقية والدولية.

وفي سياق متصل . أثنى القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة العامة على إستقلالية القضاء وإعتماده العلمية والنصوص القانونية في البت بالاحكام.

وأوضح الراضي خلال المؤتمر على "ضرورة توفير الحماية الخاصة للقضاة وعوائلهم اسوة بالمسؤولين في الحكومة نتيجة تعرضهم للقتل والخطف من قبل العصابات(المافيا)المنتشرة في مدن العراق." وقال الراضي "إن عدم توفير الحماية للقضاة سيكون له الاثر السلبي على إستقلال القضاء ووضع القاضي تحت طائلة التهديدات ،إضافة إلى هروب البعض منهم خارج البلاد حفاظاً على حياتهم وعوائلهم."